



### عبد الحسين شعبان

بيروت

شهد العالم العربي مؤخرأ حركة احتجاج واسعة سلمية ومدنية من حيث التوجه والأهداف والممارسة، وبعينأ حاولت جهات مختلفة جرأها إلى العنف، وظلت متمسكة بسلميتها التي هي أساس شرعيها، وهكذا تمكنت من الإطاحة بالرئيس السوداني عمر حسن البشير واضطر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الإقلاع عن الترشح لدورة خامسة كما استجاب لها رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري بتقديم استقالته، وأجبرت حكومة عادل عبد المهدي على تقديم استقالتهأ.

وفي كل التجارب التاريخية فإن حركات التغيير تفجر

معها جميع التناقضات الإيجابية والسلبية، سواء أحدثت التغيير المنشود أم لم تحدثه ، الأمر الذي يثير صراعات جديدة في المستقبل، علما بأن التغييرات لا تحقق دفعة واحدة ولا تأتي ناجزة أو كاملة أو نهائية، بل متدرجة وتراكمية، وستواجهها عند كل منعطف تدافعا ومطاوله بين من يريد إبقاء القديم على قدمه، وبين قوى التغيير ذاتها التي سينفجر الصراع داخلها أيضا، ويحكم تعارض المصالح ومحاولة كل فريق الاستحواذ على أكبر قدر من النفوذ والامتيازات الهيمية.

و دون نقاؤل مفرط أو تشاؤم محبط، لا بد من الإشارة إلى

# قفس الدجاج والقوة الناعمة

ضرورية لاندلاعها، وباستعادة مفهوم الانتفاضة في " الأدب الماركسي"، فهي ظاهرة خصوصية في كل مجتمع مع ما يمكن أن تفعله القوانين العامة، إذ لا توجد صيغة جاهزة يمكن اقتباسها أو تقليدها أو نسخها، لأنها تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف درجة تطوره التاريخي بطبقاته وأديانه وقومياته ولغاته وهوياته الثقافية المتعددة ، وإن كانت ثمة سمات عامة ومشتركة بينها، تلك التي تجلت في حركة الاحتجاج الأخيرة من أن غالبية قياداتها" والمشاركين فيها هم من الشباب المتأثر بالعملة حيث ادى الإعلام والحداثة دورهما في تفجير طاقاته، ولأسيما مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن أبرز شعاراتها انصب على الكرامة وتحسين الأوضاع المعيشية ومحاربة الفساد، وإن عمقها الحقيقي هو الطبقة الوسطى.

لقد احتار البعض في تفسير انطلاق حركة الاحتجاج وبهذا الحجم والشساعة والامتداد، فلم تسعفه الدعوى الأيديولوجية من عدم وجود حامل اجتماعي أو قيادة معلومة للحركة محاولا قياسها بمسطرة قديمة، لم تعد تصلح لعصر العمولة، واستسهل البعض الآخر اتهامها بالخضوع لتعليمات

قوى مريبة وتدخلات خارجية، وهي موجودة بالفعل، بل وحاضرة عند كل متغير، نستطيع أن نحشر نفسها فيه سريعا، لكن هؤلاء ينسون أو يتناسون الشعور بالتمييز وغياب المواطنة المتساوية وازدراء الكرامة الإنسانية التي ظلت السلطات تمارسه لسنوات بحق الحكوميين.

#### خصائص مشتركة

وثمة خصائص مشتركة في حركة الاحتجاج الجديدة، وهي علنيتها وعمومية شعاراتها وتشبثها بهويتها الوطنية واستخدامها لشبكة التواصل الاجتماعي، فلم يكن لها "عرب واحد" أو "أب قائد" أو "زعيم ملهم"، ولا حتى وجود "حزب ثوري" يقودها، وليس هناك نظرية ثورية" مرشدة للعمل كما يقال عادة بالنسبة للثورات، فقد رفضت الشباب والشبان "قفس الدجاج" الذي وضعوا فيه لسنوات تحت تأثير تخديرات الأيديولوجيا الغيبية وغير الغيبية وادعاء امتلاك الحقيقة والزعم بالأفضلية وتقديم ذريعة الأمن على الكرامة، وكل هذه العوامل قادت إلى نضوج "اللحظة الثورية" بارتفاع نبض الوعي الوطني والقفلة الإنسانية والتشبث بفكرة المواطنة، مع ميزة مذهلة على قدرة الشباب والشبان على

التمسك بسلمية الحركة ولا عنفيتها بصورة واقعية فائقة، بحيث أصبحت حركة احتجاجهم "قوة ناعمة" حيازة وعقلانية حتى وإن كانت تذكر بعصر المدخن إبان الثورة الصناعية.

لعل قول غرامشي "القديم يحضر والجديد لم يولد بعد" ، هو ما ينطبق على تجارب التغيير جميعها تلك التي عانت وتعاثي طول الانتظار وعسر الولادة وأحيانا عدم اكتمال المولود بسبب ثقل الماضي وامتداداته وتأثيرات القوى المخلوعة أو التي يراد خلعها، لكن التغيير إذا ما بدأ فلا يمكن وقف قطاره حتى وإن انحرف أو تعثر أو تاخر أو تكأ بفعل القوى المضادة، وهو ما توضحه التجربة التاريخية بحكم وجود بيئة مشجعة له داخليا وخارجيا، فضلا عن مشاركة وازنة من المرأة ودور متميز لمؤسسات المجتمع المدني والتساوق مع روح العصر، وحتى لو كان الطريق وعرا ومنعرجاته كثيرة، فإن بقاء الأوضاع على ما هي عليه أصبح مستحبالا مثلما هي العودة إلى الماضي، والأمر له علاقة بإحياء الهوية الثقافية والعرفية لدى المحتجين الذين شعارهم بشكل عام " نريد وطنأ".

□ باحث ومفكر عربي

# الإتفاق العراقي الصيني وواقع التأمين في العراق



### دريد الشاكر العنزي

بغداد

من محسوية ومنسوية وبخاصة وما جرت الى ذلك من هشاشة وفساد ..
...عندما تكون المؤسسة الحكومية بهذا الوسط فليس من السهل ان نلاحظ تطور على السياسات الادارية والمالية لها وبالخصوص فنية، وخصوصية هذه المؤسسة موضوع البحث..
قلما تجد القيادة للقطاع بشكل ايجابي وخلق وتحول إلى تسخير اعمال او يتردى جزء منها وتبقى هيكل أوهاكل مع تدني نسبة المشاركة لها في أي عملية تنمية دعما للقطاع أو جزء منه، وحتى دعم للبرنامج الحكومي.. وخطئه التي هي غير مستقرة بالأساس .

#### قطاع التأمين

قطاع التأمين في دول العالم...العب ولا زال يلعب قطاع التأمين دور بالغ الأهمية في اقتصاديات العالم المتقدم والنائش وصلت إلى توظيف وخلق وظائف جديدة...بل الشمولية والتوزيع العادل بين الشركات وتنمية القطاع محليا وعالميا. ونسخ مقالنا ادناه ومقترحنا لتنمية القطاع والمحرر سابقا والخبير التي شركة التأمين الوطنية...ولا حياة لمن يتادى.

علما ان خسارة العراق من تأمين البضاعة الواردة يقدر بمليارين من الدولارات سنويا. ونكرر يجب ان تكون هذه الموضوعه فقرة اساسية في الاتفاق مع الصين. وننسخ مقالنا ادناه ومقترحنا لتنمية القطاع والمحرر سابقا والمقدم الى شركة التأمين الوطنية 2020/1/16

بسم الله الرحمن الرحيم

3-أن تكون هناك مشاركة مع الشركات العراقية

4-أن يعتمد مبدأ الوكالة للشركات الأجنبية.
علما اننا غير مهيين مطلقا لمثل هكذا دخول اقتصادي متنوع وكبيروهذا جزء من اغفال القطاع الخاص الذي نادينا وكتبنا فيه الكثير. أما

(((هو القطاع الذي يحافظ على الاقتصاد ويعوض الخسائر وينهي موضوعه الخسارة الكاملة))) هذا من اهم المواضيع الاقتصادية العامة والتي تخلق مردودات مالية لأحضر لها وبمصرفات قليلة نسبياو قطاع التأمين في دول العالم.... ادى ولا زال يؤدي قطاع التأمين دور بالغ الأهمية في اقتصاديات العالم المتقدم والنائش وصلت إلى توظيف مليارات الدولارات في الاقتصاد لتلك الدول بالإضافة إلى وظيفته الأساسية الأكبر من المادية بالنسبة للمواطنين والشركات وهي الحماية من المخاطر التي ربما تقع وإن وقعت فهي على شكل مفردات، على الأعلب، والحماية هذه أدت إلى تراكم رأس المال لدى الشركات بمختلف إحتصاصات التأمين..

والحقيقة الواضحة هي أن الدولة هي المعنية بهذا القطاع وبالخصوص في البلدان ذات الاقتصاديات الناشئة . ومنها العراق .
خلال القراءه الأولى نلاحظ حجم المواد الداخلة وعدد الشركات والأشخاص وعمد هنا نجد ان قاعدة التأمين الاساسية متوفرمع العلم ان الشركات والأشخاص بهذا النوع من التأمين في العراق في هذا الموضوع ولا يحتاجون الى تحقيق او مناقشة بالموضوع.وعلى الأغلب هم من يطالب بذلك وبالأشكال التالية

1-أن تفتح شركاتهم فروعاً لها في العراق

2-أن يتعاملوا مع الشركات العراقية

3-أن تكون هناك مشاركة مع الشركات العراقية

4-أن يعتمد مبدأ الوكالة للشركات الأجنبية.
علما اننا غير مهيين مطلقا لمثل هكذا دخول اقتصادي متنوع وكبيروهذا جزء من اغفال القطاع الخاص الذي نادينا وكتبنا فيه الكثير. أما

وهو ان تقوم احدى شركات التأمين الحكومية بدور راعية لمصالح القطاع بشكل عام ..وتقسيم الحصص من الاحالات الكلية للتأمينات العامة السيارات..الأشخاص وتوزيع المهام في مختلف المجالات العامة ويبقى النشاط الفردي قائم للشركات وبشكل تشرف عليه جهه تامينية متفق عليها وفي الحقيقة هو خلل في عملية الإدارة الاقتصادية الكلية للبلد وخلل في حلقة مهمة من حلقات الديمومة الاقتصادية..وخلل في ايجاد دور للتأمين في السياسة والتمويلية والمشاركة.

المشاركة...بخلاف ما تعامل به البنوك من عملية اقراض.. مجحفة في اغلب الاحيان..تتولى شركات التأمين مبدء المشاركة مع القطاع الخاص ؟

نحن لدينا مختلف التسميات من البنوك لكن ليس هناك بنك أو مصرف لوغيا ولم نسمع او نقرأ ان في النية تاسيسه لا من قبل القطاع الحكومي ولا التأمين الاثلاف شـركات القطاع الخاص ؟

ويمكن نحن نحملها (شركات التأمين) ما لإطاقة لها به فهي شركة حكومية واهلية 33 الحكومية شغالة بقرارات وخالية من النشاطات والاهلية بعضها شغالة بنشاطات وقليلة القرارات المدعومة .

...من هنا نقترح ان تقوم إحدى الشركات الحكومية بدور البنك المركزي تجاه المصارف الأخرى .

أي تقولى هذه الشركة تهيمه وتسيير التي ربما تقع وإن وقعت فهي على شكل مفردات، على الأغلب، والحماية هذه أدت إلى تراكم رأس المال لدى الشركات بمختلف إحتصاصات التأمين..

والحقيقة الواضحة هي أن الدولة هي المعنية بهذا القطاع وبالخصوص في البلدان ذات الاقتصاديات الناشئة . ومنها العراق .

من هنا نلاحظ ان إهتمام الجهات الرسمية العراقية تجاهل القطاع بشكل مقصود أوغير مقصود ولعدم فهم دور هذا القطاع .

لقد اعطت أغلب الحكومات دوراً أكبر للمصارف الحكومية والأهلية في مختلف المجالات وكذلك الحكومات العراقية المتعاقبة ولم تعط لسبب التأمين هذا الدور لأي سبب كان .

القطاعين الخاص والعام (وفي النهاية هدية نهاية الخدمة) توفير بصيغة أفضل للشخص...تؤدي العملية إلى تراكم رأس مال بدون مخاطر، وهي عملية إبخار إيجابي .
وما هو الضير اذا كان نوع من انواع التأمين ..على المستقبل .لاي شخص يرغب ان يودع مبلغ لغرض استغلاله مستقبلا وتراكمه على ان تدفع عمولة أكثر من المصارف وتكون ربحية . لانها وديعة ثابتة طويلة الامد..وفائدة مركبة .

#### تأمين مالي

وهل هناك ضير اذا تم التأمين المالي على الأطفال من عمر سنة الى ان ينهي الجامعة .او حسب الرغبة .تأمين مالي لتوفير مبلغ حين التخرج له لاي مشروع وتعهده الجهة بتقديم دراسات جدوى اقتصادية عن العديد من المشاريع للمدخر المؤمن بحمانية...وتكون له داعمة ماديا وفنيا الى حد امامه ايجابية المشاركة.وهل سيرك التأمين عندما يعمل بل القطاع الخاص او العام بل سيستمر عليه ومن عمر سنة الى الستين او اكثر وحتى من يرغب أن يخلق له دخل في نهاية مدة معينة بعيدا عن شروط التأمين وربحية أعلى من الفوائد المدفوعة من قبل المصارف...كوديعة ثابتة مدة طويلة...وما هو الضير اذا شاركت شركات التأمين مع مصرف التأمين والقطاع الخاص بمشروع موحد لقطاع موحد أو إنتاج بضاعة واحدة، تسد حاجة السوق المحلية وإحتكارية إتاجية لها، أكيد تدرس كل وتدعثر الفروض الحالية، وحتى لوشاركت الدولة ...

مع إننا لانريد التخصص بالنسبة للشركات ولكل شركة إختصاص، لكن للضرورة احكام ...نحن مع تخصص تأمين الإستيرادات والتصدير الإحتياجي بشكل خاص.ولنا مقترح بإنشاء مصرف دعم الإستيرادات والتصدير لانريد ان ندخل سوق الاسهم والسندات لأنها غير معقولة ولها خصوصية خاصة، لاننا لانريد الإعتماد على الضعيف لشركات مشروعا .

وأن تكون لشركات إعادة التأمين داخلية ومتبادلة بين الشركات والجهات الراغبة في الملزمة ويدخل في كل حلقة مصرف التأمين (وما هو

الضرر اذا دخل، مصرف أو مصارف، أخرى اهلية لتغطية الإلتزامات المالية العامة، وأياً كانت هويته) لتقوية الموقف المالي بالية ميسرة لحماية الشركات والمشارك، لا كما يفهم القطاع الخاص من إشكالات القروض وبالتالي تفشل سياسة القروض وتبدأ الإلتزامات بينه وبين المصارف.

مع إتخاذ موقف قوي جداً من تعديل قانون برابمر سيئ الصيت والذي هو في حقيقته نسخة من القانون الأردني للتأمين، وعليه الكثير من الملاحظات، ليس موضوعاً .

لم ندخل في موضوعة التفاصيل، من تاريخ وإشكالات وواجبات وتأثيرات وتعقيدات وهيكلية الشركات المؤسسة، فقد كتب الكثير عنها ومنها على الشركات ومنها على الحكومات ومنها ولها ...نؤكّد على وجوب تشكيل لجنة من الاقتصاديين المهتمين ومن خبراء التأمين، لأهمية الموضوع وتحديد هوية الشركات وإتخاذها.

وهل هو صناعة التأمين أم تجارة التأمين أم محسوب على المصارف، أم صيغة مستقلة، أم تحمل شركة التأمين غرف التجارة أم إتحاد الصناعات أم إتحاد المصارف الهدف الحصول على إمتيازات إضافية من القطاع التي تنتهي إليه إضافة لخصوصية إمتيازاتها. إن مقترحاتنا تصب في تقوية العملية الأكثر قبول في العالم لأي بناء إقتصادي وتكون الأجنبي وحتى العراقي .

أسباب كثيرة ومنها، تعجز الحكومة من تقديم تعهد بضمان سيادي، ولا نرغب بالدخول بالتفاصيل وأسباب العجز .

لكن نظام التأمين يقوي المتكمن ماديا وقانونياً يمكن أن يحل محل الضمان السيادي ولكل حالة خصوصيتها، المهم الموافقة على مبدأ .
وإن كبير المشروع فيكون ائتلاف شركات التأمين ومصرف التأمين مع مصارف أخرى .
نعتقد إن هذه المقترحات تقوية وتقوية لقطاع التأمين في العراق ولينحذ دوره في العملية الاقتصادية في العراق .
وليس لدينا رغبة في إثارة الإتهامات صحبحة كانت أم غير ذلك على هذا أو ذاك .

## لا عزاء في الديمقراطيات

### محمد صالح البدرواني

البصرة

في أحاديثنا عن الديمقراطية نأتي بأشامل من ديمقراطيات عريقة او منضبطة أركانها وجهاتها الساندة وفق قانون انتقل وتغير وتطور وفق تطور المجتمع، بل الديمقراطية نفسها ضمن هذا المحتوى القانوني كإسناد منظومة ما ديمقراطية عريقة كالبريطانية او ديمقراطية في أصل التكوين كالولايات المتحدة الامريكية المبنية على حاجة النظام ذاته لها، اما الالية الديمقراطية فهي تستخدم من النظم المختلفة والمتنوعة لكسب الشرعية.

نحن لا نتحدث عن الديمقراطية كقيمة منقولة بنظرة إيجابية عن أئينا حيث نشأت ولا في فلسفة افلاطون التي لم تك خيار إيجابي لكنها تعرف الديمقراطية على حقيقتها بانها تجلب الغوغاء وليس النخبة في مجتمع غير ناضج؛ وليس نموذج قائم مر عليه قرون ونريد ان نطبقه نقلا على واقع دول تربت وتطبعت بالنظم المستبدة الالغية للراي والراي الاخر تماما، ولا نربطها بقيم المجتمع نفسه وبالتالي نحن نلتصق صورة جميلة على جدار خربة يستخدمها البعض لغشاء، حاجاته البشرية ويتبول السكارى على جدرانها وحتما سيكون جدار تلك الصورة أحد الجدران التي تتعرض لمثل هذا الاعتداء.

#### مؤهل كبنية

في مجتمع يحلم بالنموذج لكنه ليس مؤهلا كبنية، يستعدد الأشخاص القادرين على النهضة به ويصل الى السلطة فيه أناس من نوع واحد هم من ذوي القدرات القادرة على الوصول للسلطة الممارسة غالبا الطامحة للسلطة والبيزات المادية دون ان تكون مؤهلة للممارسة الديمقراطية او تطوير المجتمع فهي ليست بالنسبة له كخدمة عامة الا كلمات وإعلان وجمل تستدرج الناخب للتصويت للشخص او القائمة التي قد لا يعرف شخص مقرب من قياداتها رغم وجوده في البرلمان لعدة دورات، فلا ابداع ولا جدية ولا برنامج او حلم يباثر مما هو فيه لشخصه، او ما يبرع من الميزات في القدرة على عقد الصفقات. لا ينبغي يا صديقي ان تأمل من مجتمع متخلف ان ينتج برناما نزيها او حكومة واعدة تطوره، سبتردد المثقف الذي يحس بعظم المسؤولية امام تجربة جديدة عليه ويتقدم المغامر الذي يملك القدرة على المناورة وعرض الذات للسلطة التي غالبا ما يجتهدا لنفسه، او مصالح مشروملة عليه، فالدولة تتحول الى سلطة من خلال انتقال هؤلاء للجهان التنفيذي فيبدؤون التعلقل هم ومن برعاهم ويحميهم الى الجهاز التنفيذي وسلمه ببيع المناصب فنتحول الى اقطاعات يؤخذ ريعها مقابل ثمن مقطوع ليجري حلب آخر قطرة ممكنة من وارداتها وتخصيصاتها، ناهيك عن كم الهدم الذي يسببه هذا من خلال الاقطاعي الذي يجند من يعينه من هذا متغاضيا عن فسادهم وطاردا للمصلحين او الناس الهينة النظيفة.

يشككي الناس الفساد، السؤال ومن يتوقع غير الفساد في مثل هذا النظام؟ ربما اختيار الناس لإدارة البلد سيكون أفضل فلا شيء يشير الى ان الناس التي تختار ستكون غير كئي، لكن هذا سيجعل النظام ليس ديمقراطيا ولا بضمة او خيار او تطور للحياة الديمقراطية ممكن ان يحصل به .

فاعتماد ديمقراطية مستستخنة عن تجارب ناضجة ليست حلا لأنها ستمكّن الاستبداد والجهل وتجدر له وتعمقه فهو تخلف واستبداد صار شرعا من خلال شرعية النظام الديمقراطي... اما ان نتوقع مدينة وتكنولوجيا كما في الدول الديمقراطية فهذا نون من الغباء والاسترسال فيه، فانت لن تقع أحد بان العلم نور والجهل ظلام ويرى من تقنعه الجاهل مسيطر على المال والجاه ويفرض تخلفه على المجتمع؛ ومن هذا السياق الكثير من الأملال حاضرة في مجتمعنا المقلد والذي لا يبدع بوضع نظام ينهض به.

فاين العيب؟
الحقيقة ان العيب في الفهم لكل شيء وتشويشه كل شيء، فلو فهمنا الديمقراطية لا شوهنا النظام المدني بل ابدعنا منهجا مستنبطا منها، فلو فهمنا الإسلام لا شوهناها وبرز فهم بزايده بالاربابيين وتعلقت قيمه وشرعيته بإبخال سلطة الغرائز وتنحية العقلانية كما يفعل اربابياو الغرب والشرق في التعبير عن شذوذهم .

ما الحل؟

إذا كان لا بد من تأهيل المجتمع لتحمسن خياراته، بل تمكينه من الخيار، وتنضيب موارد الفساد فلا بد ان تكون عملية الانتقال الديمقراطي فيها أمور مهمة

– التدرج وفق نظام مدروس

– الثاني: التطور المدني، والقيمي الحضاري.

– الثالث: الاستقرار المجتمعي

وهذه جميعا غير ان تلخص بالنالي

أولا– الفاع، المعركن والميزات والبهرجة وتحديد المهام للبرلمان، لتتقبة المنظمة من الطامعين.

ثانيا– التثقيف وانشاء منظمات واعلام واضح الهدف والخطه .
بالنسبة للمجتمع، فشلا مع مصرر ممكن استخدام الكتاب والتلفزة، ومخيمات التثقيف، في العراق غالبا يكون المرئي والمسموع أكثر فاعلية للتأثير في الراي العام وتوجهاته.... وهكذا

ثالثا– انشاء حكومات فاعلة في إدارة الحياة الاقتصادية .
والاجتماعية وبرامج التنمية والتطوير ضمن واجبات الدولة المعروفة
أولا– الطاقة والخدمات (ماء وكهرباء، ووقود مثلا) والطرق والجسور والطرق الخارجية، والأبداع في تطويرها

ثانيا – العمل والتوظيف ومنها استخدام العقود والاستثمارات لإيجاد فرص العمل للمواطنين.

ثالثا– الرعاية الاجتماعية.... اعداد نظام تقاعد مشرف للموظفين في القطاعات كافة، واموال مساعدة لمن يصلون عمرا معينا في القطاع غير الموظف واصحاب الاعمال المتفرقة الخاصة خصوصا عندما يعجزون عن الاستمرار كالعاملين بما يحتاج طاقة بدنية كالعمالين، والنجارين وسواق التكيسي مثلا، وهؤلاء تشخص حالاتهم وحاجاتهم من خلال النقابات وتدرس من جهات مختصة في وزارة العمل والمالية، تفاصيل كثيرة ممكن ان تجعل الدولة قوية وتسهل الحياة للمواطنين باستخدام التقنية.

رابعا– التعليم والمدارس المتطورة عدة وعديد وبرامج تطوير المعلمين والابنية والعدد المدرسية ..... والكثير ومن مع معلوم كالمات المدارس والجامعات مع شببهاتها في الدول المتقدمة في هذا المجال

خامسا– الصحة وانشاء المستشفيات وتطوير البحوث وتوأمة المستشفيات مع شببهاتها في الدول المتقدمة في المجال.

ماهي الية محتملة لإحداث التطور الديمقراطي والممارسة لها بشكل ينتقل بها نحو الأفضل في مجتمع مهما اتخبط فسيبعد نفس المناهج التي يراها مسبقا انها فاسدة من خلال ضعف ثقافته بالممارسة الديمقراطية والقوانين التي تجعل الافضلية والهيمية لا حزاب او كتل او عوائل او واجهات نفوذ.

#### الإدارة الحكومية

علينا إيجاد تشريعات تحدد المهام للسلطات الثلاث بحيث لا يحصل تداخل فيها، ومنها ان يكون اختيار الرئاسات عن طريق الانتخاب المباشر او على الأقل رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء واختيار الوزراء من ذوي الخبرة والممارسة لان الحكومة تعنى بجهة الناس، وهذا سيجلب الاستقرار الضروري لأي تطور مدني، وتنوع التطلعات الإيجابية في الحياة، ونشر القيم التي ترتقي بروح التكافل والتضامن المجتمعي ومن غير المجتمع القرطاني لكيلا يحصل ازدواج وتنافض معيق على المدى الطويل.العمل المؤسساتي مهم، والسياسة لا بد لها من مخرجات تبرز عن كفاة منظومة الدولة والا فيبعد النظر في النظام كونه لا يتناسب بوضعه الحالي الامة، معيار النجاح هو إضافة شيء للجهد البشري وليس تقصص المظهر الديمقراطي.